الانفتاح المصري على روسيا والصين

د. محمد فايز فرحات

خبير بوحدة العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ورئيس تحرير سلسلة كراسات استراتيجية.

على الرغم من عدم إغفال السياسة الخارجية المصرية الدائرة الآسيوية بشكل كامل خلال العقود الثلاث لمرحلة مبارك، والتي شهدت قيامه بعدد من الزيارات لبعض الدول الآسيوية وتوقيع العديد من الاتفاقيات معها، لكن ظل من الصعب الحديث عن وجود «توجه» مصري نحو آسيا أو القوى الآسيوية. رجع ذلك إلى عوامل تخص واقع النظام العالمي. فمن ناحية، ورغم الصعود الاقتصادي للعديد من القوى الآسيوية، وعلى رأسها الصين، لكن ظل هناك سؤال جدلي حول ما إذا كان هذا الصعود يتسم بالاستدامة؟ وهل سيؤدي إلى تغير حقيقي في هيكل النظام العالمي؟ لكن سرعان ما تم حسم هذا السؤال بشكل كبير، لمصلحة التأكيد على أن عملية الصعود الآسيوية، بشكل عام، والصيني بشكل خاص، هي عملية مستدامة. من ناحية ثانية، لا يمكن تجاهل تأثير هذا الصعود على هيكل النظام العالمي، ليس فقط على خلفية استدامة عملية الصعود ذاتها، ولكن على خلفية ارتباط هذا الصعود بظهور عدد من المؤسسات والمجموعات الدولية التي باتت تلعب دورًا أكبر في إدارة التفاعلات العالمية، خاصة على المستوى الاقتصادي، مثل مجموعة العشرين، والبريكس، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، الأمر الذي بات معه من الصعب تجاهل القوى الآسيوية ودورها في هيكل النظام العالمي.

في هذا الإطار، لم تكن السياسة الخارجية المصرية بعيدة عن التجاوب مع هذه التحولات. وقد اتسم الانفتاح المصري على آسيا خلال السنوات الأربع الماضية، والالتحاق بعدد من التفاعلات والمؤسسات المهمة، من الاستقرار وبالكثافة إلى الحد الذي يكفل الحديث عن تطور سياسة مصرية آسيوية، أو وضوح الدائرة الآسيوية في السياسة الخارجية المصرية.

إذا أخذنا الزيارات الخارجية للسيد رئيس الجمهورية مؤشرًا في هذا الإطار، يمكن القول إن الدول الآسيوية، استحوذت على نسبة مهمة من هذه الزيارات، والتي شملت الصين، وروسيا، واليابان، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وفيتنام. كما كان ملحوظًا في الإطار ذاته، استحواذ الصين وروسيا على أكثر من زيارة، فضلا عن زيارة دول لأول مرة منذ عقود طويلة (سنغافورة، وفيتنام)، في إشارة واضحة على الانفتاح على التجارب التنموية المختلفة بالقارة.

وبجانب مؤشر الزيارات الخارجية، كان هناك مؤشر آخر لا يقل أهمية تمثل فيما أبدته القيادة السياسية والدبلوماسية المصرية من تفاعل ملحوظ مع عدد من التطورات والفعاليات الدولية المهمة التي جرت على الساحة الآسيوية، شملت، على سبيل المثال، مشاركة الرئيس عبد الفتاح السيسي في الاجتماع المهم لمجموعة العشرين الذي عُقد في الصين في سبتمبر ٢٠١٦ بدعوة من الصين بصفتها الدولة المستضيفة للقمة، والتفاعل المصري السريع مع المبادرة الصينية لإنشاء «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية»، ما جعل مصر عضوًا مؤسسًا بالبنك، أضف إلى ذلك عددًا من التصريحات المهمة الصادرة عن مسئولين مصريين بدءًا من الرئيس السيسي نفسه، بشأن القضايا الآسيوية، خاصة الوضع في شبه الجزيرة الكورية، والنزاع في بحر الصين الجنوبي.

أولًا: التوجه شرقًا... ضرورة استراتيجية

لم تعد «سياسة التوجه شرقًا» Looking East Policy مقصورة على فئة دولية بعينها، بقدر ما أصبحت جزءًا من توجه عالمي. فقد ارتبطت تجربة التنمية في عدد من دول جنوب شرقي آسيا بالتوجه شرقًا، والذي قصد به آنذاك الانفتاح على السوق والتكنولوجيات اليابانية ومحاكاة النموذج الياباني في التنمية. كما طورت العديد من الدول الآسيوية الأخرى، مثل الهند، هذا التوجه كجزء من تسريع وتعميق عملية النمو والتنمية الاقتصادية. واكتسبت هذه السياسة بعدًا عالميًا مع تحول الولايات المتحدة نفسها خلال السنوات العشر الأخيرة إلى التركيز على منطقة آسيا المحيط الهادئ، واحتلال هذه المنطقة، بأقاليمها المختلفة، اهتمامًا أمريكيًا قويًا، ربما يكون على حساب باقي الأقاليم.

وبالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المتزايد للقوى والأقاليم الآسيوية على المستوى العالمي، تشهد آسيا مجموعة من التحولات الاستراتيجية المهمة، الاقتصادية والأمنية، على المستويين التعاوني والصراعي، التي سيكون لها تأثيرها على مستقبل النظام العالمي، بل وعلى شكل الظواهر العالمية الأساسية بما في ذلك ظاهرة العولمة. ونشير هنا إلى نموذجين أساسيين من هذه التحولات.

على مستوى التفاعلات التعاونية، يمكن الإشارة هنا إلى مبادرة الحزام والطريق التي أعلنتها الصين خلال عام ٢٠١٣، والتي تتضمن بناء عدد من الممرات الاقتصادية (السكك الحديدية، والطرق البرية السريعة، وطرق نقل النفط والغاز، والخدمات اللوجيستية) في إطار ما يعرف بالحزام الاقتصادي لطريق الحرير، و«طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين» الذي يهدف إلى تحويل الصين مركز وقلب الأقاليم الاقتصادية العالمية، والتي تقوم على الربط الوثيق بين التجارة والتنمية، ما يعطيها أهمية خاصة بالنسبة للاقتصادات النامية والناشئة.

وبالإضافة إلى هذه المقومات المهمة للمبادرة، فإنه يتوقع أن يكون لها تأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي- ذي الهيمنة الغربية. أول هذه التأثيرات المتوقعة هو تحجيم دور المؤسسات الاقتصادية التقليدية أو ما يعرف بمؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي)، من خلال استحداث مؤسستين بديلتين للإقراض والتمويل الدولي، إحداهما صينية (صندوق طريق الحرير برأس مال قدره ٤٠ بليون دولار)، والثانية متعدد الأطراف (البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، برأس مال قدره ١٠٠ بليون دولار).

وهكذا، فإن المبادرة لا تمثل فقط فرصة مهمة لمصر لتعظيم مكاسبها الاقتصادية، ولكنها تمثل أيضًا فرصة لتعميق الارتباط المصري بالأقاليم الآسيوية على خلفية موقع قناة السويس ضمن طريق الحرير البحري. أضف إلى ذلك التأثيرات الهيكلية للمبادرة على مستقبل النظام العالمي والمؤسسية الاقتصادية الدولية الراهنة، في اتجاه زيادة الثقل العالمي للقوى والأقاليم الآسيوية.

على مستوى التفاعلات الصراعية، يمكن الإشارة إلى تصاعد النزاع في بحر الصين الجنوبي بشكل متسارع خلال السنوات الأخيرة، بشكل ينطوي على تهديد خطير، ليس للأمن الإقليمي في منطقة شرق وجنوب شرقي آسيا فقط، ولكن للأمن العالمي وحرية التجارة العالمية. وتزداد خطورة هذا النزاع في ضوء التكاليف الضخمة التي يمكن أن تدفعها مختلف الأقاليم في حالة تحول هذا النزاع إلى صراع عالمي مسلح، خاصة مع تحول بحر الصين الجنوبي إلى ساحة للصراع بين الولايات المتحدة والصين، وتحول النزاع بين الصين ودول جنوب شرقي آسيا إلى أحد الأدوات الأمريكية لإدارة الصراع المحتدم مع الصين.وتزداد احتمالات تحول منطقة بحر الصين إلى ساحة للصراع بالنظر إلى تزايد الأهمية الاقتصادية لمنطقة بحر الصين الجنوبي، وذلك على خلفية تقارير عدة تتحدث عن وجود احتياطيات ضخمة من النفط والغاز أسفل قاع البحر.

وعلى الرغم من المسافة الجغرافية الكبيرة بين مصر ومنطقة بحر الصين الجنوبي، ووقوع نزاع بحر الصين خارج نطاق البيئة الأمنية المباشرة لمصر، لكن لا يمكن تجاهل وجود علاقة تأثير قوية بين الاستقرار والأمن في تلك المنطقة شديدة الأهمية وإقليم الشرق الأوسط بشكل عام، ومن بينها المصالح المصرية بشكل خاص. فمن شأن انفجار الصراع في منطقة بحر الصين، وحدوث مواجهات عسكرية، التأثير سلبا على المصالح المصرية من زاويتين، الأولى تتعلق بالتأثير على تدفق التجارة المصرية المتنامية مع دول المنطقة، والثانية تتعلق بالتأثير على تدفق حجم الملاحة الدولية بقناة السويس.

ويمكن القول، إن هناك إدراكًا مصريًا واضحًا لأهمية هذه المنطقة بالنسبة للمصالح المصرية، وعلاقة الارتباط بين البيئة الأمنية في بحر الصين الجنوبي والمصالح المصرية. عبر عن هذا الإدراك التصريحات المهمة للمتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية، المستشار أحمد أبو زيد، حول النزاع في بحر الصين الجنوبي، في ٢٣ يونيو ٢٠١٦ ، والتي أكد فيها تأييد مصر للموقف العربي كما تم التعبير عنه في إعلان الدوحة الصادر، في ١٢ مايو ٢٠١٦، الصادر عن الدورة السابعة

للاجتماع الوزاري للمنتدى الصيني- العربي، والذي جاء فيه: أن الدول العربية تدعم «مساعي الصين والدول المعنية لإيجاد حل سلمي للنزاعات على الأراضي والمياه الإقليمية عبر المشاورات والمفاوضات الودية، وفق الاتفاقيات الثنائية والتوافق الإقليمي المعني. وتؤكد على ضرورة احترام الحق الذي تتمتع به الدول ذات السيادة والدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في اختيار سبل تسوية النزاعات بإرادتها المستقلة».

وكان المتحدث باسم الخارجية المصرية شديد الوضوح في التأكيد على ارتباط المصالح المصرية بالاستقرار في منطقة بحر الصين، عندما أكد أن «أي توتر في منطقة بحر الصين الجنوبي أو الشرقي يقلقنا لأنه من المصلحة المصرية الخالصة والمصلحة الدولية أيضًا، أن تستمر حركة الملاحة فيه بحرية وبدون أية معوقات، وأن تتم حرية التجارة بشكل طبيعي وسلس.... نحن دائمًا نطالب بالحوار وانتهاج الطرق السياسية والسلمية لتسوية أية خلافات، ويوجد بالفعل اتفاقيات إقليمية قائمة، ويوجد حوار بين الدول في هذه المنطقة، كما يوجد اتفاقيات دولية، دول منطقة بحر الصين الجنوبي أطرافا فيها».

ويكتسب الموقف المصري السابق من مسألة النزاع في بحر الصين الجنوبي أهميته في ضوء عاملين. الأول، أنه يدشن، بجانب مواقف مصرية أخرى، لرؤية مصرية محددة من القضايا الإقليمية الآسيوية، خاصة القضايا شديدة الأهمية بالنسبة للقوى الآسيوية، والتي لا تخلو من أهمية أيضًا بالنسبة للمصالح المصرية. العامل الثاني، أن هذا الموقف يشير إلى فهم واضح لأسباب تدهور البيئة الأمنية في بحر الصين الجنوبي على خلفية هذا النزاع، إذ إن أحد أهم تلك الأسباب هو محاولات تدويله، خاصة بدءًا من سنة ٢٠١٠. ومن ثم، فإن أحد المداخل المهمة لتخفيف حدة النزاع تتمثل في الإبقاء عليه في إطاره الثنائي أو الإقليمي، وهو ما يشير إليه الموقف المصري بشكل واضح.

ثانيًا: التوجه شرقًا يستند إلى مقومات حقيقية

لا تعد مصر استثناءً من ضرورة تطوير سياسة للتوجه شرقًا. والواقع أن مصر تمتلك عددًا من المقومات المهمة التي تؤهلها لتطوير هذه السياسة، نشير فيما يلي إلى أهمها.

– **الموقع الجغرافي**. ولا يقتصر التواصل الجغرافي المصري مع آسيا على إقليم سيناء، لكن ذلك يشمل أيضًا التواصل المائي بالقارة الآسيوية عبر البحر الأحمر وقناة السويس، اللذان يصلا مصر بالمسطحات والممرات البحرية الآسيوية المهمة.

– **الرصيد المصري التاريخي المهم لدى القوى الآسيوية**، خاصة الدور الذي لعبته مصر في دعم حركات التحرر الوطني لعدد من دول جنوب وجنوب شرقي آسيا، وهو الدعم الذي طور اتجاهات وإدراكات إيجابية لازالت قائمة لدى دول وشعوب آسيا حتى الآن رغم مرور عقود عدة (الهند، وإندونيسيا، وسنغافورة كنماذج مهمة).

– **قائمة الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية المهمة لمصر مع القوى الآسيوية**، بالإضافة إلى عدد من الأطر الثنائية، المهمة تشمل مجالس رجال الأعمال، وجمعيات الصداقة الثنائية، واللجان المشتركة للتشاور السياسي ...إلخ.

– **التحاق مصر بعدد من التجمعات الآسيوية الجديدة**، (عضوية مصر كمراقب في كل من منتدى الآبك ورابطة الآسيان، والبنك الآسيوي للتنمية، والبنك الآسيوي لتنمية البنية الأساسية، فضلا عن وجود اتجاه داعم لضم مصر إلى مجموعة العشرين ذات الثقل الآسيوي). وتأتي أهمية التوجه المصري للالتحاق بهذه التجمعات الآسيوية، أنها تجعل مصر جزءًا من شبكة الترتيبات الإقليمية وعبر الإقليمية لإدارة جزء مهم من حركة التفاعلات الدولية على المستوى الاقتصادي والتجارة الدولية، فضلًا عما يوفره هذا الالتحاق من أساس لمتابعة مصر لما يمكن وصفة بتحولات البنية التحتية للنظام العالمي، إذ لا يمكن فهم التحول الجاري في هيكل النظام العالمي بدون فهم الدور الذي باتت تلعبه هذه الترتيبات وما يجري بداخلها، وما تعكسه مع إعادة توزيع القدرات الدولية لصالح القوى الآسيوية. وهكذا، فإن السعي المصري الحثيث للالتحاق بهذه المجموعات الآسيوية يجعل مصر جزءًا من مسرح التحولات العالمية الراهنة في هيكل وبنية النظام العالمي. أضف إلى ذلك ما تمثله تلك السياسة من تعويض للتراجع الشديد في دور حركة الانحياز التي تأسست في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي والتي مثلت أحد أهم الأطر التي أديرت من خلالها علاقات مصر مع دول آسيا الرئيسية خلال تلك المرحلة، خاصة الهند. وقد ظلت الحركة إطارًا مناسبًا لتلك العلاقات بالنظر إلى هيمنة قضايا التحرر الوطني والاستقلال، ثم قضية العلاقة مع النظام الدولي وهيمنة توجه «عدم الانحياز» على سياسات كتلة مهمة داخل دول العالم الثالث. لكن مع تحول النظام العالمي من القطبية الثنائية إلى القطب الواحد عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، فقدت الحركة أهميتها وبوصلتها السياسية، رغم محاولات إعادة تعريفها.

– **الرابط الديني** الذي يربط مصر بعدد من دول وشعوب المنطقة، ليس فقط إندونيسيا وماليزيا كدول تقدم نفسها

باعتبارها دولًا إسلامية في المنطقة، ولكن مجموعات ضخمة من الأقليات المسلمة في مختلف الأقاليم الآسيوية. ومن المفارقات الديموغرافية المهمة هنا أنه رغم كون المنطقة العربية والشرق الأوسط هما مركز ثقل العالم الإسلامي، وارتباط الإسلام في الإدراك الغربي والعالمي بالشرق الأوسط بشكل عام، والعالم العربي بشكل خاص، إلا أن الثقل الديموغرافي يظل في آسيا بأقاليمها المختلفة، إذ يشكل مسلمو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معًا أقل من ثلث مسلمي العالم، بينما يعيش حوالي الثلثان في آسيا بأقاليمها المختلفة. وفي آسيا توجد أكبر دولة مسلمة في العالم هي إندونيسيا. وفي آسيا أيضًا توجد أكبر أقلية مسلمة في العالم (الأقلية المسلمة في دولة الهند).

وتوفر هذه الحقيقة الديموغرافية مقوما مهما لسياسة التوجه شرقًا، ليس فقط بالنظر إلى موقع مصر في العالم الإسلامي، ولكن بالنظر إلى ما تمتلكه من أوراق أخرى مهمة في هذا الإطار. أولها، مؤسسة الأزهر الشريف، التي تمثل المدرسة الإسلامية الوسطية الأبرز في العالم الإسلامي، والمكانة المهمة التي تتمتع بها بين الدول والأقليات المسلمة في آسيا والتي تمثل الوجهة الأولى للطلاب المسلمين في هذه الدول والساعين لتلقي العلوم الشرعية. وتزداد أهمية الأزهر في هذا المجال على خلفية تلقي عدد من قيادات الإسلام السياسي في هذه الدول تعليمها الجامعي في مؤسسات دينية أخرى في العالم العربي والشرق الأوسط، الأمر الذي يعظم مكانة الأزهر لدى الحكومات والمجتمعات الآسيوية كوجهة لتوسيع نطاق الفكر الوسطي. ثانيها، ما تمتلكه مصر من تجربة مهمة في محاربة الإرهاب والتطرف الديني، وهي خبرة مهمة تحتاج إليها الكثير من الدول الآسيوية- الإسلامية وغير الإسلامية- بالنظر إلى ما تواجهه بعض هذه الدول من خطر ظهور تنظيمات متشددة، خاصة دول جنوب شرقي آسيا بالإضافة إلى الصين.

ولاشك أن الرابط الديني -وما يتضمنه من أوراق مهمة يمكن توظيفها في هذا المجال- يمثل مقومًا مهمًا لبناء سياسة مصرية للتوجه شرقًا. لكن يجدر الإشارة هنا إلى أنه يجب استخدام هذه الورقة بحذر. فمن ناحية، فإن القوى الآسيوية الأكبر (الصين، والهند، واليابان)، هي قوى غير إسلامية. ومن ناحية أخرى، فإن دول المنطقة لديها حساسية شديدة فيما يتعلق بمسألة التدخل في الشئون الداخلية، الأمر الذي يستوجب وضع ضوابط شديدة فيما يتعلق بالعلاقة مع الأقليات المسلمة، سواء من خلال الأزهر أو فيما يتعلق بتطوير مواقف سياسية محددة إزاء ببعض الممارسات التي تتعرض لها الأقليات المسلمة من وقت لآخر في بعض الدول. ويعني ذلك أن أي سياسة مصرية أو مواقف مصرية تستند إلى الدين يجب أن تمر من خلال الحكومات الرسمية وفي إطار تنسيق كامل معها.

– **التوافق السياسي المصري مع مواقف القوى الآسيوية الصاعدة، وعلى رأسها الصين،** فيما يتعلق بأهمية الحفاظ على المبادئ التقليدية الأساسية التي قام عليها النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى رأسها المفهوم التقليدي للسيادة، ورفض الأسس والأشكال الحديثة التي طورتها الولايات المتحدة والدول الغربية للتدخل العسكري الداخلي، سواء لدوافع إنسانية أو بهدف نشر الديمقراطية. وتأخذ الصين مدى أبعد في هذا المجال، إذ ترى أن الانتهاكات الداخلية لحقوق الإنسان، لا تؤسس لحق المجتمع الدولي لانتهاك السيادة أو التدخل في الشئون الداخلية. وينطبق التكييف ذاته على فكرة الدفاع عن النفس، فبينما باتت الولايات المتحدة تتبنى مفهومًا موسعًا لـ «المصلحة الوطنية»، أدى بدوره إلى توسيع مفهوم حق الدفاع عن النفس، لازالت الصين تؤكد على ضرورة تضييق الحق في استخدام القوة المسلحة على حالات انتهاك السيادة أو وجود اعتداء مباشر ومحدد على أراضي الدولة، وهو ما يعني رفض الصين فكرة استخدام القوة خارج الحدود الإقليمية للدولة.

وتأتي أهمية الحفاظ على مبدأ السيادة بهذا المعنى التقليدي وعدم التدخل في الشئون الداخلية أنه يوفر أساسًا لتضييق حرية حركة القوى المهيمنة- سياسيًّا وعسكريًّا- على النظام الدولي الراهن، وتحديدًا الولايات المتحدة والناتو. كما يوفر، من ناحية ثانية، أساسًا لرفض محاولات القوى الغربية التوظيف الداخلي للفاعلين المحليين لخدمة المصالح الغربية وإعاقة المشروعات الوطنية للتحول وعمليات الصعود الجارية في العديد من الدول النامية، ومنها الصين ومصر.

إن توفر المقومات السابقة لبناء سياسة مصرية للتوجه شرقًا تعد شروطًا مهمة لبناء هذه السياسة لكنها ليست شروطًا كافية، الأمر الذي يفتح المجال أمام الشروط اللازمة لتطوير سياسة فاعلة للتوجه شرقًا، خاصة ضرورة الاستمرار في الالتحاق المصري بالأطر الإقليمية وعبر الإقليمية، وفقًا للصيغ التي تتيحها هذه الأطر، وضرورة تطوير خطاب مصري تجاه القضايا والتفاعلات والتوازنات الدولية الجديدة، والتي أضحت القوى الآسيوية أطرافًا وفاعلين رئيسيين فيها، وأخيرًا لابد من تطوير سياسة ورؤية مصرية للتفاعل مع المشروع الصيني «مبادرة الحزام والطريق»، لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من المبادرة بمكوناتها المختلفة.